

آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها دراسة حالة بنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة

The Mechanism of Managing and Preventing Risks of bank loans case study of the National Bank of Algeria in Tipasa

* د. د. قاسي يسمينة

Kaci yasmmina

جامعة احمد غليزان - الجزائر

yasmmina.kaci@univ-relizane.dz

د. عيساوي نصر الدين

Aissaoui Nacer Eddine

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر

aissaoui.n2012@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/30

تاريخ القبول: 2022/04/27

تاريخ الاستلام: 2022/02/22

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات التي تتخذها البنوك في منح القروض الاستثمارية وطرق تسييرها والوقاية منها، هذا في الجانب النظري.

في الجانب التطبيقي تطرقنا إلى دراسة حالة قرض استثماري على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري -438- تيبازة بالإضافة إلى مخاطر الإقراض التي تتعرض إليها الوكالة، وطرق مواجهتها للمخاطر والتقليل منها.

توصلت الدراسة إلى أن عملية تقديم القروض عملية معقدة فهي لا تقتصر على البنك الممول فقط بل تهدد نمو الاقتصاد الوطني. حيث يتعين على البنوك الاعتماد على سياسات صارمة وتطبيق إجراءات فعالة تخص القرض. خاصة أن البنوك تمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض.

الكلمات المفتاحية: القروض الاستثمارية، تسيير وتحليل خطر القروض، معالجة خطر القرض.

تصنيف JEL: G32، H08.

Abstract:

This study aims to clarify the procedures taken by banks in granting investment loans and methods of managing them, this is in the theoretical part. On the practical part, we discussed a case study of an investment loan at the agency of the National Bank of Algeria - 438-Tipaza, in addition to the lending risks to which the agency is exposed, and the ways to confront and reduce the risks.

The study concluded that the process of providing loans is a complex process, as it is not limited to the financing bank only, but rather threatens the growth of the national economy. As banks have to rely on strict policies and implement effective loan procedures.

Key words: investment loans, loan risk management, loan processing.

JEL classification codes: G32,H8.

1. مقدمة

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضها لطلابيها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية. لكن هذه الوظائف تعد بمثابة وظائف تقليدية بسيطة، فاليوم وما تشهده البنوك من تطورات علمية من عوامة مصرفية وما أفرزته من اندماج وخصوصية للبنوك، لذلك أصبحت البنوك تعاني جملة من الضغوط والمنافسة فيما بينها وما زاد عن ذلك المنافسة القوية الشديدة من طرف البورصات. ومن هنا يقع على عاتق البنوك الدور الأكبر في منح القروض وتوجيهها إلى المشروعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى عملية منح القروض المصرفية تلعب دوراً هاماً في تمويل حاجات مختلف القطاعات الاقتصادية وخلق فرص العمالة وزيادة القدرة التنافسية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

البنوك على اختلاف أنواعها تتعرض كغيرها من المؤسسات للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها البنكي. لكن عند منح البنك للقروض يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض ويحاول جاهداً التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضاً تمتد إلى خسارة المال المقرض في حد ذاته (خطر عدم التسديد)، لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات النقدية بالبلد على حد سواء، فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة، هذا ما جعل لزاماً على البنوك إيجاد أو وضع سياسات إقراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

أولاً: الإشكالية الرئيسية:

وفي هذا الإطار تبلور معالم إشكالتنا على النحو التالي:

✓ هل للبنوك آليات وطرق لتفسير مخاطر القروض تساعد على تقليلها والوقاية منها؟

الأسئلة الفرعية:

فيمكن تقسيم السؤال الجوهري إلى عدة أسئلة فرعية نخصرها فيما يلي:

❖ ماهية القروض البنكية؟ وما هي أنواعها؟

❖ ما هي طبيعة المخاطر البنكية؟ وكيف يمكن تسييرها؟

❖ ما هي الآثار المترتبة على خطر القرض؟

❖ كيف يتم تحليل خطر القرض وما هي نتائجه؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

❖ إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل فيما يلي:

❖ التعرف على القروض البنكية والوظائف التي تقوم بها.

❖ السعي للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات.

❖ المعرفة الجيدة لتحليل خطر القرض وكيفية تسييره والوقاية منه.

ثالثا: أهمية الدراسة:

نظرا للدور الذي تلعبه البنوك وقيامها بنشاط رئيسي ألا وهو منح القروض بالإضافة إلى قيامها بتحليل لجميع أعمال المؤسسة والتأكد من صدق مشاريعها كما يمكن أن تقوم بتقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أيضا، تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للدول فهي تمثل التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية التي تساهم في رفع التنمية الاقتصادية كما تساهم في إشباع رغبات الزبائن.

رابعا: المنهج المتبع للدراسة:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي والذي يتماشى في وصف طبيعة وظاهرة البحث ومدى معرفة آليات وطرق تفسير مخاطر القروض البنكية وكيفية التقليل منها. أما المنهج التحليلي فهو عبارة عن دراسة حالة في وكالة البنك الوطني الجزائري -وكالة تيبازة 438-

خامسا: الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة فيما يلي :

1- دراسة صوار يوسف: محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض

التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك الجزائري

للتنمية الريفية (BADR)، عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية وعلوم التفسير بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008. حيث تدور إشكالية

البحث حول مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي، تقنية الشبكات العصبية

الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية وقد تم التوصل إلى إلى

ان دقة نموذج القرض التقيطي قدرت 96.2% أي نسبة الخطأ قدرت 3.8%. اما نسبة المعلومات الضائعة عند استخدام التحليل العاملي قدرت 35%.

2- دراسة خضراوي نعيمة: إدارة المخاطر البنكية مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل 2009/2008 توصلت إلى أن إدارة المخاطر ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها. كما أن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات.

سادسا: تقسيمات الدراسة:

- المحور الأول: عموميات حول القروض البنكية.
- المحور الثاني : الوقاية من خطر القرض وطرق تسييره.
- المحور الثالث : الدراسة التقنية والاقتصادية للقرض الاستثماري.

2. عموميات حول القروض البنكية:

1.1. تعريف القروض:

تعرف القروض بأنها عبارة عن اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف ،ويشمل نقل ملكية شيء ما من الطرف الأول إلى الطرف الثاني ، مقابل الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً ،وتسدّد قيمة القرض بناءً على مبالغ مالية يطلق عليها اسم المبلغ المقطوع ،ويحدّد لها تاريخ معين يسمى تاريخ الاستحقاق ،حيث يجب فيه تزويد الطرف الأول بقيمة معينة من المبلغ المالي وقد يكون كلا الطرفين أو أحدها أشخاص عاديين أو مؤسسات خدمية ،أو تجارية أو مالية (صلاح الدين حسن السيسي، 1989، ص11).

تعرف القروض أيضا بأنها نوع من أنواع الإعارة التي تقدم إلى الأشخاص بناءً على تقديمهم طلبا قانونيا، يشير إلى رغبتهم بالحصول على القرض والذي يشمل وعدا بسداد قيمته ومتفق عليها. ومن التعريفات الأخرى للقروض هي مبلغ مالي أو قيمة الشيء المقدم على دفعات محددة وتشمل إعادة القيمة الكاملة أو إضافة مبلغ زائد إليها يطلق عليه اسم الفائدة المالية.

2.2. أهمية القروض البنكية:

إن القروض أصبحت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقاءها جامدة، وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الافتراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف متعددة، إذ تهدف القروض إلى زيادة في الإنتاج من حيث كميته ونوعيته و العمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو و استقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير و التقليل من الاستيراد.

كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل رأسمال من شخص لآخر، و إذ أن أحسن توجيه القرض فإنه يلعب دوراً حاسماً في الازدهار الاقتصادي للبلاد، باعتباره من أهم مصادر الموارد للبنوك في الوقت المعاصر، فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة وأهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية (عبد المعطي رضا الرشيد، 1999، ص31):

- ❖ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
 - ❖ المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة و الزراعة و النشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال.
 - ❖ المحافظة على قيمة رأسمال المقرض بالنسبة للبنك .
 - ❖ القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.
 - ❖ يمثل للبنك إثر تحويل السيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق محدد.
 - ❖ منع الاكتناز، نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأسمال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية. (يحيوش ياسين، 2007، ص2)
- فالقروض تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول المتقدمة وتلعب دوراً هاماً في تنمية الدول المتخلفة والنامية، كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل وتزود مداخيل الأفراد مما ينتج زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الإنتاج، إن مساهمة القروض في تنمية

اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية هو دليل على أنه سياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار والتوظيف، الشيء الذي تعجز ميزانية الدولة عن القيام به. إذن القروض تعتبر أهم وأكبر مصدر لتمويل المشروعات.

3. الوقاية من خطر القرض وطرق تسييره:

1.3. طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك:

سنذكر أهم الأخطار الرئيسة التي يخشاها البنك (رجل البنك)، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومنها ما هو مرتبط بنشاط السوق الذي يخدمه المصرف، وتتلخص المخاطر مايلي:

❖ المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل Risque de la contre partie

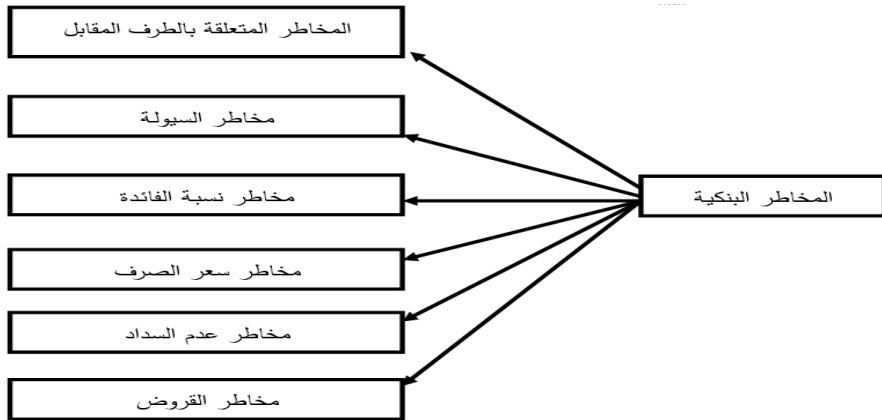
❖ مخاطر السيولة Risque de liquidité

❖ مخاطر نسبة الفائدة Risque de taux d'intérêt

❖ مخاطر سعر الصرف Risque de taux de change

❖ خطر عدم السداد Risque d'insolvabilité

❖ مخاطر القروض Risque de crédit



الشكل رقم (01) : المخاطر البنكية الرئيسية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Joël , 1995, p. 15)

2.3. السياسة الوقائية من خطر القرض:

من البديهي أن البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة، فينبغي عليه السعي من تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن وهذا من خلال الإجراءات التالية :

1.2.3 الاستعلام الائتماني :

يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة والكاملة حولك لما يؤثر على نشاط الإقراض، وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من الإجابة استفسارات هو مسابقة نشاط الإقراض للبنك في كل مراحله وذلك قبل وأثناء وبعد منح القرض، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نجد (خضراوي نعيمة، 2008-2009، ص 30-31):

❖ **إجراء الوقاية مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة القرض على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح (منير إبراهيم الهندي، 2002، ص 157)

❖ **المصادر الداخلية من البنك :** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح القرض خصوصا إذا كان طالبا لقرض ممن سبق لهما لتعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدنيا والتي تحدد طبيعة علاقتها لعملية مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجلا لشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءاته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

❖ **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة، والغرف التجارية، والجرائد الرسمية، والمحاكم على تزويد إدارة القرض بالمعلومات عن المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

❖ **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات أن إدارة القرض تهتم بتحليل قوائم للسنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية التقديرية، التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو مايزود إدارة القرض بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكف لسداد القرض مع الفوائد.

2.2.3 التنبؤ بمخاطر القرض:

يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها في الاستعلام في عملية التنبؤ بمخاطر القرض، أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقبلا، الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينه في اتخاذ القرار المناسب. (ناصر دادي عدون، 1990، ص45)

3.2.3 تغطية مخاطر القرض:

ينبغي على البنك أن يغطي مخاطر القرض وذلك من خلال طلب الضمان من العميل و الذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة وللمواجهة للحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

4.2.3 طلب الضمانات الملائمة:

يركز البنك على نوعين من الضمانات (مفتاح الصالح، معاري فريدة، 2007، ص10):

❖ **الضمانات الشخصية:** هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكف لسداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم الكفالات والضمان الاحتياطي.

❖ **الضمانات الحقيقية:** ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات و العقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيادي، الامتياز وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة القرض.
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

3.3. طرق تسير مخاطر القروض:

تعمل البنوك التجارية على وضع سياسات محكمة وخطط مدروسة لتسيير عمليات الإقراض للحد من خطر القروض و التحكم فيها من أجل تحقيق الأهداف المستطرة.

3.3.1. الحد من أخطار القروض البنكية:

تسعى البنوك إلى التقليل من آثار هذه الأخطار من خلال عدة إجراءات ووسائل والتي منها (كريمة بوسنة، 2011، ص 97) :

❖ **التنوع في محفظة القروض البنكية :** وهذا يتم من خلال تفادي التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو نوع واحد من الأنشطة ، كما يشمل التنوع حتى التوسع جغرافيا بتنوع المناطق التي تمنح فيها القروض ويكون أسهل بالنسبة للبنوك الكبرى التي لها فروع.

❖ **إعداد دراسات معمقة للعميل :** أن تقليل حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء العجز الكلي أو الجزئي عن تسديد قيمة القرض يمكن في المعرفة العميقة للعملاء التي تساعد المسؤولين في البنك من اختبار العميل الذي يمثل أقل خطرا ، وذلك بإعداد دراسات معمقة عنه سواء كان شخص أو مؤسسة.

❖ **المراقبة الدقيقة للملاءة المالية و القدرة على الوفاء :** تتم دراسة الملاءة المالية للعملاء (القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية) بتحليل النسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالدين وتختلف النسب المستخدمة في التحليل حسب نوع القرض الممنوح سواء كان قرض استغلال أو قرض لتمويل استثمار أو غيره.

❖ **أخذ الضمانات :** ويقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل كوسيلة من وسائل تقليل من المخاطر ، لكنه لا يزيلها نهائيا ، والضمان عبارة عن قيم منقولة أو غير منقولة يضعها المقترض تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وليس تحويل الملكية.

3.3.2. وضع نظام معلومات بنكي فعال :

كل بنك مجبر على وضع نظام معلومات فعال، إذ يسمح بتحديد وقياس ومراقبة الأخطار المحتملة ، إضافة إلى وضع نظام ملائم للنشاط البنكي من أجل التسيير المهام والوظائف بحيث تكون المسؤوليات محددة ومخصصة فعلى كل فرد أن يعرف مهامه وينجزها دون التدخل في مهام الآخرين وذلك منبأ بالتوضيح وتسهيل عملية اتخاذ القرار، غير ان المشكل الذي يواجه أغلب

البنوك أو بالأحرى معظم الأنظمة البنكية وهو مشكل عدم تماثل المعلومات (LES ASYMETRIES D'INFORMATION) حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنه احتفاظ أو احتكار مجموعة من المتعاملين للمعلومات، والتي لا توجد تماما على مستوى السوق وكثيرا ما تتعلق هذه المعلومات بالأسعار البنكية. وبالتالي يمكن القول إن تماثل نظام المعلومات داخل البنك أمر ضروري لتقليل الأخطار وهو هدف تسعى لتحقيقه جميع الأنظمة البنكية لضمان التسيير الفعال داخل البنك، وتقليل معدلات الأخطار التي قد يتعرض لها العملاء والبنك على حد سواء. (Tahar Hadj Sadok, 2007, p86).

4. الدراسة التقنية و الاقتصادية للقرض الاستثماري

1.4. مراحل دراسة ملف طلب القرض الاستثماري

1.1.4. لجوء العميل إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحصول على القرض:

في هذه المرحلة يلجأ الزبون إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد أن قامت هذه الأخيرة بدراسة ملفه من الناحية الإدارية و القانونية فتمنح له الموافقة من أجل التمويل وبعد فترة يحضر طالب القرض الملف كاملا وهنا تعرضه الوكالة على لجنة الموافقة حيث تشمل هذه اللجنة مختلف البنوك والقطاعات المتخصصة والتي يطلق عليها اسم: CSVF (COMITE DE SELECTION VALIDATION ET FINANCEMENT) تقوم بدراسة عدة ملفات دفعة واحدة ومن كافة الجوانب ولها كل الصلاحيات بقبول أو رفض الملف. ثم تقوم بعد ذلك وكالة ANSEJ بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع على شكل ملف مالي والذي يتم تقديمه فيما بعد إلى البنك الوطني الجزائري ولهذا سيتم دراسة الملف المالي على مستوى وكالة ANSEJ والبنك الوطني الجزائري.

1. دراسة الملف على مستوى ANSEJ

❖ **الملف المالي:** في هذه الحالة يتم دراسة الملف المالي على مستوى وكالة ANSEJ و الذي يضم الوثائق المالية المقدمة من طرف المقترض تتمثل في تكلفة المشروع وتمويل القرض و تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

- فاتورة شكلية FACTURE PROFORMA + تقييم تأمين بكل فاتورة.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- دراسة مالية مقدمة من طرف ANSEJ من أجل الدراسة وتقديم المشروع.

- شهادة الانتماء إلى صندوق ضمان الشباب ذوي المشاريع.
- محضر زيارة ما قبل التمويل (المحل).
- بطاقة تقديم المشروع (CLEF).

ولهذا على الملف المالي أن يكون موجودا لدى وكالة ANSEJ و الذي يتم إرساله فيما بعد إلى البنك الوطني الجزائري.

❖ تقديم المشروع:

بتاريخ 2021/04/20 تقدم السيد (X) إلى وكالة البنك الوطني الجزائري بتيبازة 438 من أجل الحصول على قرض استثماري متوسط الأجل CMT لتحقيق مشروعه وهذا القرض مدته 05 سنوات ابتداء من 2021/04/20 إلى غاية 2025/04/20 بمعدل فائدة 5.25% إن السيد (X) هو شخص طبيعي له مؤهلات يريد الحصول على قرض لتحقيق مشروعه، وطبيعة هذا النشاط الممارس هو كراء سيارات بوجود سائق أو عدم وجود سائق بولاية تيبازة

- مبلغ القرض يقدر: 5.249.263,03 دج

- معدل الفائدة: 5.25%

- المدة: 05 سنوات.

الجدول 01 : يمثل تكلفة المشروع الاستثماري

المجموع	التكلفة	البيان
444.988,03	444.988,03	مصاريف إعدادية
/	74.592,03	اشتراك في صندوق الضمان
/	320.396,00	تأمينات
/	/	مصاريف الكراء
/	50.000,00	مصاريف أخرى
0,00	0,00	معدات الإنتاج
0,00	0,00	معدات كراء
4.754.275,00	4.754.275,00	معدات نقل
50.000,00	50.000,00	صندوق رأسمال المتداول
5.249.263,03	5.249.263,03	المجموع

المصدر: وثيقة ص 02 من ملحق (A) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2021)

- مصلحة دراسة و تحليل المخاطر -

❖ كيفية التمويل المالي للمشروع :

- إن مبلغ القرض يدخل ضمن مجال تشغيل الشباب ويمثل 70% من القيمة الإجمالية للمشروع: 5.249.263,03 دج .
- أي 70% هي النسبة الاستثمارية التي تمثل مبلغ القرض البنكي والذي يقدر ب 3.674.484,12 دج .
- السيد (X) تحصل على تمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بنسبة 28%
- أما الباقي فهو يمثل 2% وهي تمثل المساهمة الشخصية والتي تقدر ب 104.985,26 دج.

الجدول رقم (02): يوضح كيفية التمويل المالي للمشروع (وثيقة رقم 02 من A)

المبلغ	نسبة المساهمة	مصادر التمويل
104.985,26	2%	المساهمة الشخصية
1.469.793,65	28%	مساهمة وكالة ANSEJ
3.674.484,12	70%	مساهمة البنك أو القرض البنكي
5.249.263,03	100%	المجموع :

المصدر: وثيقة رقم 02 من A مقدم من وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2018)
- مصلحة دراسة وتحليل المخاطر -

2. الدراسة المالية :

الجدول رقم (03): تطورات رقم الأعمال المتوقع 05 سنوات

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
رقم الأعمال	3120	3432	3775	4152	4567

المصدر: ملحق (E) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2018)

3. التحليل :

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن رقم الأعمال في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا يعني أن المشروع يسير بشكل جيد وأن نشاطه الاستثماري تطور باستمرار وينسب جيدة. وبعد ذلك لجأ البنك إلى حساب المردودية والميكانيزمات المتبعة في التحليل.

2.4. مخاطر الإقراض بالوكالة :

تحاول الوكالة دائما عند منحها للقرض أن تكون واثقة من حيث التسديد وذلك من خلال الضمانات المقدمة لها وأي تأخير في ذلك سيسبب أضرار وأخطار مختلفة لذلك يجب على البنك بالدرجة الأولى في حالة دراسة الملف التركيز على سياسة المنتهجة في الوكالة و يمكن ذكر المخاطر التي تواجهها كمايلي:

1.2.4. مخاطر متعلقة بالمقترض:

تتمثل فيما يلي:

- ❖ التصرفات السيئة للمقترض واستعماله لطرق احتيالية تضرب الوكالة نذكر البعض منها تقديم معدات فاسدة كضمان للوكالة أو تقديم كمبيالة مزورة.
- ❖ مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي للمقترض ويقصد به طريقة عيشه مع الغير، وأسلوبه في الإنفاق فهذه التصرفات الشخصية تؤثر على نشاطه المهني كما تسبب له بعض الصعوبات المالية.
- ❖ مخاطر ناجمة عن المشاكل التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة المقترضة كالاخلافات بين الشركاء والاضطرابات التي يحدثها العمال.
- ❖ مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون جد مضطرب أو متجه نحو الأسوأ.
- ❖ مخاطر التلف والحوادث والمخاطر المادية الأخرى سواء كان سببها من داخل المؤسسة أو من خارجها.

2.2.4 مخاطر متعلقة بالمقرض (الوكالة):

- تتمثل في الأخطاء المحتملة عند التحليل أو عند طلب الضمانات و كذا الأخطاء عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض والمحافظة على قيمة الضمانات وباعتبارها مؤسسة فان الوكالة في مواجهة مع متنافسين على اختلاف حجمهم في السوق ويتحدد الخطر من خلال النظام الداخلي للوكالة في اتخاذ القرارات من خلال مايلي:
- ❖ تدقيق الهيكل التنظيمي، القوانين الداخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة.
- ❖ مخاطر متعلقة بسعر الصرف وأسعار الفائدة (في حالة الارتفاع والانخفاض).

❖ تحديد وسائل متابعة عمليات القرض التي تقوم بها الوكالة سواء من جانب نوعية معالجة الملفات أو اخذ الضمانات اللازمة والمحافظة على قيمتها أو من جانب متابعة ومراقبة تطورات الزبون.

3.2.4 مخاطر متعلقة بالحيط:

وهي ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، وكذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها، كما انه سواء تعلق الأمر بالمخاطر على الوكالة و يبقى المحيط مؤثرا بشكل غير مباشر لكن ذو دور بالغ الأهمية.

3.4 طرق مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها:

1.3.4 الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر:

- ❖ لتفادي هذه المخاطر أينما كان تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات تتمثل في مايلي:
- ❖ التأكد من أن الزبون لم يستفيد من القرض من أي بنك آخر.
- ❖ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- ❖ تخصيص مبلغ القرض فقط لإنجاز مشروع موضوع القرض الحالي ويمكن للوكالة في كل وقت التحقق من الاستعمال والتخصيص اللذين قام بهما المقترض بالأموال المقترضة.
- ❖ التنسيق بين المصالح يسهل اكتشاف المخاطر والتلاعبات.
- ❖ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شأنها.
- ❖ تشترط الوكالة الحصول على ضمانات مناسبة والسهر على تحصيلها لكي تكون جديرة بمنح القرض.

❖ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق ديونه وتطور وضعه.

❖ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.

❖ النصح والإرشاد على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

5. خاتمة

يقوم البنك بمحاولة تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها والتي من بينها مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها، لذلك يستعمل عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم التسديد وكيفية التقليل منها ومعالجتها.

ومن أجل تفادي هذه المخاطر تلجأ البنوك إلى قرض ضمانات مناسبة، كما أن عملية منح القروض لا تتم إلا وفق معايير وإجراءات معينة والقيام بمختلف الدراسات عن طالب القرض وتحليل وضعيته المالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزامات هو تسديد ديونه.

ويتم تسيير هذه القروض ومخاطرها بأقل تكلفة ممكنة وذلك بوضع إستراتيجية محكمة من قبل إدارة البنك لحوكمة الأوضاع وإتباع الأسلوب العملي لمسايرة المخاطر و الاعتماد على الأسلوب الوقائي والعلاجي لمجابهة خطر القرض.

1.5. نتائج الدراسة:

- ❖ تمثل البنوك أحد ركائز الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض.
- ❖ أن القروض البنكية عبارة عن اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف، ويشمل نقل ملكية شيء ما من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، مقابل الالتزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقا.
- ❖ عملية تقديم القروض هي عملية معقدة وخطيرة فهي لا تقتصر على البنك الممول بل تحد نمو الاقتصاد الوطني لذا يتعين على البنوك الاعتماد على سياسات مدروسة وصارمة وتطبيق إجراءات عملية تخص القرض نفسه، والمتعلقة أساسا بقيمة القرض، وفيما يصرف، ومن أين يسدد.
- ❖ من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار، وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حال وقوعه.

➤ التوصيات :

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها ، ومن خلال بحثنا هذا يمكن إن نقدم التوصيات أو الاقتراحات التالية :
- ❖ تشجيع المقترضين على طلب القروض وفق معايير وسياسة افتراضية مناسبة.
- ❖ ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتداء من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثم تسديده.
- ❖ تقديم الضمانات الكافية بما يتوافق قدرات المستثمرين الجزائريين.
- ❖ أن يستند البنك في قرار منح القرض من عدمه على دراسة وتحليل للمخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض.

6. قائمة المراجع :

1.6. الكتب باللغة العربية :

- ❖ صلاح الدين حسن السيسي، 1989، إدارة الأموال وخدمات المصارف لخدمة التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان.
- ❖ عبد المعطي رضا الرشيد، 1999، محفوظ أبي جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان.
- ❖ منير إبراهيم الهندي، 2002، إدارة البنوك المكتب العربي الحديث، الإسكندرية .

2.6. الكتب باللغة الفرنسية :

- ❖ Joël Bessés.1995.Gestion De Risque Et Gestion Actif –Passif Des Banques .Edition Dalloz Paris.
- ❖ Tahar Hadj Sadok .2007. : les risques de l’entreprise et de la banque » Edition Dahleb Alger.

3.6. المذكرات :

- ❖ بوسنة كريمة، 2011 ، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.
- ❖ خضراوي نعيمة، 2008-2009، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- ❖ محاجبية نصيرة، 2006 ، وظيفة الهندسة المالية في البنوك مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

4.6. المنتقيات والمؤتمرات:

- ❖ مفتاح الصالح ، معارفي فريدة، يومي 16-18 افريل 2007، المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.
- يحيوش ياسين، أيام 17-19 افريل، 2007 "تسيير مخاطر القروض" حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، "إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة"، جامعة منتوري، قسنطينة .